الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ....
الرقم ....

اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة:

أولاً – أُجيز للجامعة اللبنانية ولمرة واحدة فقط إجراء عقود التعاقد بالتفرغ مع الأساتذة المتعاقدين بالساعة وذلك شرط ان يكونوا مستوفي الشروط الأكاديمية، وعلى أن يكون التفرغ خلال العام الدراسي 2021-2022 ووفق حاجات وقوانين الجامعة اللبنانية، وعلى أن تُراعى مقتضيات الوفاق الوطني. وبعد أن ينال موافقة لجنة يشكلها مجلس النواب لهذا الغرض.

ثانياً – تثبيت الأساتذة المتفرغين منذ العام 2014 في ملاك الجامعة اللبنانية.

ثالثاً – يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

فيصل عمر كرامي

٢١/١٢/٢٠

الأسباب الموجبة

حيث أنه جرت العادة في الجامعة اللبنانية أن تتقدم كل وحدة من وحدات كلياتها باقتراح لتفريغ الأســـتاذة المتعاقدين بالســـاعة لديها والذين تتوفر فيهم الشـــروط الأكاديمية والقانونية المطلوبة إلى مجلس الجامعة، الذي يرفعه بدوره الى وزير التربية لعرضه على مجلس الوزراء ليصدر مرسوم تفرغ الأساتذة المتعاقدين.

وحيث أن إقرار آخر ملف تفرغ في الجامعة اللبنانية قد تم في العام ٢٠١٤ وقد تقاعد منذ ذلك الحين مئات أســاتذة الجامعة ما ترك شــغورا هائلا يغطيه الأســاتذة المتعاقدون الذين باتوا يشــكلون ما يقارب ال ٨٠% من الكادر التعليمي للجامعة في مخالفة واضحة لقوانين تنظيم الجامعة التي تمنع ان تتجاوز هذه النسبة ال ٢٠%.

وحيث أن الأســـاتذة المتعاقدين لا تتوفر لهم أدنى ظروف العيش الكريم حيث يضطرون للانتظار لمدة سنتين لقبض مبالغ زهيدة ولا يتمتعون بأي تقديمات صحية أو اجتماعية كبدلات الاستشفاء والنقل ومنح التعليم ما يؤدي الى تشتيت جهودهم.

وحيث أن عدم تفريغ الأســاتذة المتعاقدين في ظل الأزمة الاقتصــادية الخانقة يؤدي بهم الى ترك الجامعة اللبنانية والالتحاق بالجامعات الخاصــة أو الهجرة خارج لبنان ما يحرم الجامعة الوطنية من كوادرها الشابة وأدمغتها المميزة.

وحيث أن كل ما سبق ينعكس ضرراً مؤكداً على مصلحة ما يفوق ال ٨٥ ألف طالب في كليات الجامعة المختلفة و يحرمهم من التعليم النوعي الذي يجب أن تؤمنه الجامعة الوطنية لأبنائها ما يشكل تهديدا "للأمن القومي التعليمي" في لبنان.

وحيث أن التفريغ للأســاتذة في الجامعة اللبنانية غير ممكن حالياً بســبب عدم انعقاد جلسات مجلس الوزراء، لذلك كان اقتراح هذا القانون المعجل المكرر.